PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Wafd**
DATE:	**11-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Egypt on the verge of a “drug famine”**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Ahmed Serag**

مصر على أبواب
«مجاعة دوائية»

شركات قطاع الأعمال تخسر ١٨٠ مليون جنيه

الدولار يضرب الدواء

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

PHARCO CORPORATION

PRESS CLIPPING SHEET

أزمة الدواء سعره وعدم توافره في آن واحد. فلم يكن يتوقع أحد أن يضطر المريض المصري ليقف طابوراً طويلاً حتى يحصل على دوائه، وإن كنت من مرضى القلب والكبد والسرطان، فستقف بالساعات وتخرج دون دواء، وهي أحيان كثيرة تكرر سؤالك متى يتوفر وتأتي الإجابة في علم الغيب حتى ولو اتجهت إلى صيدلية خاصة لن تجده، وإن أكرمك ربك وستحصل على علبة فقط وهي مستوردة باهظة الثمن لأن المحلي «بح» خلاص انتهى وتوقفت معظم الشركات عن الإنتاج، فمعرضي الضغط والسكر والكلى والسرطان يصرخون يومياً والوزارة لا تنظر إليهم والشركات تنتظر تحريك سعر الدواء لإنقاذ المريض.. ولكن يبدو أن الحكومة هي غيبوبة.

والنتيجة ارتفاع ٤٠٠ صنف دواء من الأسواق دفعة واحدة «فص ملح وداب» ليس هناك بديل إلا انتظار الموت بداية من لبن الأطفال وحتى جرعات الكيماوي والبيوميل البشري.

ذهب أحد المواطنين ليصرف روشته الشهرية أخيره الصيدلي أن نصفها غير متوافر والباقي ارتفع سعره بنسبة ٣٠٠٪ تقريباً بالدولار، هذه حالة من ملايين الحالات التي وقفت عاجزة أمام أزمة الأدوية المختفية من الأسواق.

والمتابع الجيد لسوق الدواء في مصر سيكتشف أن سياسة وزارة الصحة لم تتغير رغم تورتين، وكل ما جنته مصر هو تغير اسم وزراء الصحة من حاتم الجبلي سابقاً وحتى أحمد عماد حالياً، والنتيجة أننا أصبحنا أمام كارثة بل مأساة تؤكد أن ٢١٤ صنفاً من الأدوية زادت أسعارها بنسب تتراوح من ١٠٪ وحتى ٣٠٠٪، فالدوية النفسرس والكبد والقلب ارتفعت من ٤ جنيهات إلى ٥٠ جنيهاً، وقدر البعض حجم الأصناف الدوائية الناقصة في السوق بأكثر من ٤٠٠ صنف دوائي ٢٥٪ منها على الأقل لا يوجد بديل له، في حين وصل حجم الأصناف الدوائية الناقصة في السوق في تقدير عدد من أعضاء غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات إلى ١٩٠٠ صنف دوائي، وهو ما ينذر بمجاعة دوائية، رغم وجود ١٢٠ شركة تعمل في مجال تصنيع الدواء.

بدأت أزمة ارتفاع أسعار الأدوية واختفائها تشكل أزمة عند المرضى خاصة مع ظهور الدواء واختفائه لفترات طويلة خاصة وأن القانون ألزم الشركات بعدم الامتناع عن إنتاج صنف دوائي معين لمدة ستة أشهر متواصلة وإلا يتم توقفه من قبل وزارة الصحة.

وزعم أحقية الجميع في العلاج طبقاً للمادة ١٨ من الدستور المصري، فإن سعره المرتفع يشكل عبئاً جديداً على المواطنين لتحسر الحكومة نقطة أخرى عند المرضى وتزيد حالة الاحتقان المستمرة، خاصة في حالة عدم وضوح رؤية للخروج من الأزمة.

أزمة المدعم

داخل مستشفى المنيرة بالسيدة زينب انتظرت الحاجة سيدة محمد طويلاً لعلها تجد من ينقذها، فمعاشها لا يتحمل شراء أدوية مستوردة والمدعم أملها الوحيد، ومرض السكر لا يرحمها قالت العجوز: «أعاني من مرض السكر منذ أكثر من ٣٠ عاماً، وكنت أتناول أدوية خفيفة مثل «أماريل» ومع الوقت بدأت نسبة السكر ترتفع في الدم ونصحني الأطباء بحرقات

محمد سعودي

12 شركة تسيطر على السوق.. وتستهدف رفع الأسعار

«أنسولين ٤٠» ولا أجده بالصيدليات فجئت إلى المستشفى، واضطر للانتظار طويلاً حتى أحصل عليه، وفي أحيان كثيرة أضطر إلى دفع «إكرامية» للحصول عليه.

وفي مستشفى إمبابة العام كانت أكثر سوءاً حينما قامت عفاف بالكشف على ابنها بالعيادة الخارجية للمستشفى وفوجئت بأن الأدوية غير متوافرة وأخبرها الموظف «روحي اشتري الدواء على حسابك» «المستشفى فيه نقص شديد في الأدوية وليس أمام الفقير سواها فأقل فاتورة للروشتة ١٠٠ جنيه لأن أسعار الأدوية زادت، كل حاجة سعرها بيزيد إلا الرواتب ياريت وزير الصحة يحس بحال الفقير».

محمد البهي، نائب رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية تحدث عن الأزمة قائلاً: لقد بدأت منذ عقود وليست وليدة اللحظة نتيجة تراكم سياسات خاطئة، مؤكداً أن صناعة الأدوية في مصر تقوم على استيراد المواد الخام من الخارج ويتم إخراجها في الشكل النهائي، مشيراً إلى أن هذه المنتجات الموجودة بالأسواق يقل سعرها عن ١٠ جنيهات في حين أن تكلفتها أعلى من السعر المطروح للمريض، والسبب أن وزارة الصحة لم تتخذ خطوات مؤثرة لدعم صناعة الدواء، موضحاً أنهم تقدموا بطلب لمجلس الوزراء بمراجعة أسعار الدواء التي يقل سعرها عن ٣٠ جنيهاً لرفعها بنسبة ١٠ و٢٠٪ وبعد أدنى من ٣، ٤ جنيهات.

يوافقه الرأي الدكتور أحمد التونسي، صاحب إحدى شركات الأدوية المصرية، قائلاً: «على وزارة الصحة الاستجابة لطلب شركات الأدوية بتحريك سعر الدواء حتى تتفادى الشركات خسائرها، فأزمة الدولار تخيم على جميع السلع المستوردة». وحذر التونسي من الاعتماد على الأدوية المشهورة المستوردة أو الغالية، فهناك بدائل يمكن الاعتماد عليها.

ويضيف: قطاع الأعمال يضم ٨ شركات

دراسة تطالب بإعادة التسعير ومحاربة السوق السوداء

تستورد مصر ٤٠٪ من احتياجاتها من الأدوية في شكلها النهائي من الخارج، وأي خلل في الاستيراد بسبب أزمة في سوق الدواء، خاصة الأدوية الضرورية مثل «الأنسولين وأدوية السرطان والبان الأطفال» التي تسبب صدمة في الشارع المصري حال نقصها . هذا ما أكدته دراسة وأعدها د. محمد نصار، عضو مجلس إدارة جمعية تطوير مهنة الصيدلة مشيراً إلى أن نقص الأدوية لا يتوقف على العوامل الخارجية، مثل الاستيراد بل هناك عوامل داخلية لا تقل أهمية عن أهمها الاحتكار ومشاكل تسعير الدواء، حيث تتعمد بعض الشركات تعطيش السوق كأسلوب ضغط لرفع الأسعار بشكل رسمي من خلال وزارة الصحة أو بشكل غير قانوني ببيعها في السوق السوداء بأسعار أعلى من سعرها الرسمي.

وأوضح «نصار» أن من أسباب الأزمة أيضاً، توقف بعض شركات الأدوية من إنتاج بعض الأصناف نظراً لانخفاض أو انعدام الجدوى الاقتصادية لتلك الأصناف.

وتوصل الدكتور نصار إلى عدة حلول سريعة لاحتواء الأزمة المتكررة ووضع أسس لحلول جذرية تتمثل أولاً في إنشاء غرفة للأزمات الدوائية بوزارة الصحة لتابعة توافر الأدوية بالسوق المصرية والعمل على منع حدوث أزمات نقص للأدوية قدر المستطاع ومتابعة كميات الأدوية داخل السوق المصري وضمان توافر كافة الأدوية.

ثانياً: تحمل شركات إنتاج واستيراد الأدوية بقطاعي الأعمال والخاص المسئولية القانونية عن أزمة الدواء إنتاجاً وتسعيراً مع تفعيل دور شركات القطاع العام وإزالة معوقات إنتاجها حيث لا تغطي هذه الشركات احتياجات السوق المصري من الدواء، سواء المحلي أو المستورد، فالقطاع العام لا يغطي إلا ١٩٪ فقط من احتياجات السوق «من حيث عدد الوحدات»، فهذه الشركات تم منحها ترخيص الإنتاج والاستيراد وبالتالي يجب تعريفها أو اتخاذ قرارات جزائية ضدها إذا تعمدت أو قصرت في توفير أدويتها دون إبداء الأسباب والمبررات القصرية التي اضطرتها لذلك.

ثالثاً: إعادة النظر في قواعد تسعير الأدوية، فالنظام القديم للتسعير كان به عدد كبير من العيوب، دعت لتغييره يأتي على رأسها الروتين وطول مدة وإجراءات تعديل تسعير الدواء ليتلاءم مع ربط سعر الدواء المصري بالسعر العالمي والذي من المتوقع أن يرفع سعر الدواء المصري بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ٤٠٪ من السعر الحالي.

رابعاً: إنشاء مجلس أعلى للدواء، فلا يوجد في مصر الآن هيئة أو مجلس يختص بكل شئون الصيدلة والدواء مجتمعة، بل تتوزع مسئوليات قطاع الصيدلة والدواء في مصر على عدد من الهيئات والوزارات مما يسبب انعدام القدرة على وضع خطط وسياسات دوائية ثابتة وقابلة للتنفيذ.

خامساً: إنتاج المواد الخام الدوائية في مصر، فرغم قدم صناعة الدواء في مصر والتي تتجاوز السبعين عاماً إلا أنها تظل مقصورة على إنتاج الدواء في صورته النهائية دون إنتاج المواد الخام الدوائية.

وطالب الدكتور نصار بمحاربة السوق السوداء وضبط السوق وتحريم احتكار توزيع أصناف معينة من الأدوية وتشجيع إنتاج بدائل للأدوية المستوردة وإيجاد آليات جديدة لتنظيم استيراد المواد الخام الدوائية من الخارج والمساندة المعنوية والمصرفية لشركات إنتاج واستيراد الأدوية.

محمد البهي

مورد إنجليزي يرفع سعر البنادول 8 جنيهات مقابل عمولة للوسيط

يجب على الوزارة دعم هذه الشركات لتفادي الخسائر التي تتعرض لها بسبب ارتفاع سعر الدواء وبيعه للجمهور بأقل من تكلفته.

وطالب بضرورة وضع استراتيجية طبية متكاملة وطموحة يمكنها إحداث تغيير ملموس في تقديم الخدمات الطبية والعلاجية المناسبة لجميع المواطنين، بحيث تتوافر الأدوية الآمنة في المستشفيات الحكومية.

تحريك الأسعار

حسب التقارير الصادرة من غرفة صناعة الأدوية، ظهرت الأزمة في بداية عام ٢٠١٥ وتركزت بوضوح في نقص الأدوية الحيوية، وفوجئنا بنقص نحو ١٢٠٠ صنف، ومن أهمها أدوية الجلطات والكبد والمعدة وأدوية البرد للأطفال، بالإضافة إلى «كوراسور» لعلاج ضغط الدم المنخفض، و«ثريا منيك» لعلاج نزلات البرد والسعال، و«بيرال» لعلاج الانفلونزا و«زينومواج» دواء لعلاج أملاح الكلى والحصوات، و«سيفترياكسون» مضاد حيوي، «كورتيجين» لعلاج القئ عند الأطفال.

«كودرادرون» وهو أحد الأدوية اللازمة لعلاج اضطراب القلب، وحقن منع الحمل المدعمة الولادة، وحقن الصبغة، والبعض من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والحالات الحرجة التي لا تحتمل تأخيراً أو تباطؤاً، خاصة أمراض السرطان والقلب والكبد، وأدوية الأطفال.

مع بداية عام ٢٠١٦ وفي شهر يناير تحديداً عانت الأسواق من نقص أدوية الأورام وسرعان ما تم تداركها ولكنها عادت الآن لتظهر من جديد. حيث ارتفع سعر عقار اندوكسان من ٤٨ إلى ٢٥٠ جنيهاً.

التحريك ممنوع

كما حذر المركز المصري للحق في الدواء من أن سوق الدواء معرضة دائماً للمشاكل الكبيرة بسبب الاعتماد الرئيسي على مؤكداً لا يحق للشركات تحريك سعر الدواء سواء في القطاع العام أو الخاص إلا بعد الحصول على تصريح بذلك. فالشركات اتجهت إلى إيقاف إنتاج الأصناف غير المجدية لها اقتصادياً كرد على ارتفاع سعر الدولار وعدم تحريك أسعار الدواء، وبالتالي تأثر السوق بمثل هذه القرارات. وهو ما أدى لاختفاء أدوية السرطانات والبيوميل البشري.

دكتور محمد عزالعرب رئيس وحدة الأورام بالمعهد القومي للكبد، عضو المركز المصري للحق في الدواء، يقول طالبنا بدراسة أسعار الأدوية كل دواء على حدة، فالأدوية المنخفضة السعر أقل من ٢٠ جنيهاً طالبنا بزيادتها ٢٠٪ واكدنا مراراً أن الأدوية المستوردة قل سعرها في الخارج وظل مرتفعاً في مصر.

وأكد عز العرب أن شركات قطاع الأعمال خسرت العام الماضي ١٨٠ مليون جنيه، وهو ما يستدعي تحريك أسعار الدواء، ولكن بعد إعداد لجنة فنية دراسة حالة كل دواء.

وحمّل عز العرب قرار وزير الصحة رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتسجيل الأدوية، والذي يدعم سياسة الاحتكار في الأدوية لصالح الشركات الكبيرة والأجنبية، لأنها تطبق كافة البنود الواردة بالقرار، ويهدف القرار إلى سيطرة ١٢ شركة على سوق الدواء في مصر وهو ما يعيد الاحتكار، فضلاً عن السماح بوجود عدد كبير من الأدوية ليس لها حاجة ملحة مثل المكملات الغذائية أو الفيتامينات.

يوافقه الرأي دكتور محمد سعودي، عضو مجلس نقابة الصيادلة، ولكن يتعجب من مطالبة البعض بخفض أسعار الأدوية، وأوضح لا يستقيم استقرار سعر سلعة لمدة ٢٠ سنة، فالطبيعي أن أسعار الخامات تزيد وبالتالي يتحرك سعر الدواء، فالأدوية ٩٠٪ من مكوناتها مستوردة، وهو ما يزيد من خسائر الشركات، لأنها تنتج أدوية بسعر منخفض، في مقابل ارتفاع المواد الخام، مشيراً إلى أن الأدوية التي ارتفعت ٣٠٠ دواء، فقط من ١٤ ألف دواء، وطالب «سعودي» بإنشاء هيئة عليا للدواء، مؤكداً أنها السبيل الوحيد للتخلص من الأزمة.

الشركات تتلاعب

«البنادول»، كانت تنتجه وتصنع مادته الخام الشركة القابضة للأدوية وبياع بجنيه واحد، وفجأة ودون أسباب أعطى توكيل إنتاجه لمورد من إنجلترا مقابل عمولة للوسيط ليرتفع سعره إلى ٨ جنيهات، وهنا تحولت صناعة الدواء من سلعة استراتيجية إلى استثمار مربح، وخاصة في ٢٠٠٥ فكانت التسعيرة بلا قواعد وبالتالي كان الدواء يحقق مكاسب غير محدودة والقطاع الخاص هو المتحكم في التسعير وبطرق ملتوية بدأ تسعير الدواء بهامش ربح عال جداً.

وكشف مصدر داخل نقابة الصيادلة -فضل أن يتحفظ عن ذكر اسمه- أن السبب وراء أزمة الدواء هي مجموعة من الشركات التي تبحث عن الربح، والتي ترفض التسعير الجبري وتعمل دائماً على تعطيش الأسواق لرفع الأسعار، وهنا نطالب بإنشاء هيئة رقابية على الدواء وتقويم الشركات المتعدة عن إنتاج الأدوية.

أحمد سراج